A

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

A/48/L.21/Rev.1*
10 December 1993
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
البند ٤٠ من جدول الأعمال

الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلم وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، اسبانيا، اكوادور، ألمانيا، أنتيغوا وبربودا، أوروغواي، ايرلندا، ايطاليا، باراغواي، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بنما، بوليفيا، بيرو، ترينيداد وتوباغو، الدانمرك، السلفادور، سورينام، السويد، شيلي، غواتيمالا، فرنسا، فنزويلا، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، لكسمبرغ، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، النرويج، نيكاراغوا، هندوراس، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان: مشروع قرار منقح

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وإلى قراراتها هي، ولا سيما القرار ١١٨/٤٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، الذي أقرت فيه باستمرار وجود عقبات كأداء في أمريكا الوسطى تقف في سبيل الإقرار التام للسلم والحرية والديمقراطية والتنمية وبالحاجة إلى إطار مرجعي عالمي يمكن المجتمع الدولي من توجيه الدعم المقدم للجهود التي تبذلها حكومات أمريكا الوسطى، وكذلك بالحاجة إلى زيادة الدعم بتوفير موارد لتعزيز الأهداف المحددة، للحيلولة دون أن تؤدي القيود المادية في المنطقة إلى تقليص التقدم المحرز أو عكس اتجاهه،

---

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

وإذ تعترف بأهمية وسلامة الالتزامات التي تعهد بها رؤساء أمريكا الوسطى في "إجراءات إقامة سلم وطيد ودائم في أمريكا الوسطى"، التي اعتمدت في اجتماع قمة اسكيبولاس الثاني في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٧[١]، وكذلك الاتفاقات التي اعتمدت في اجتماعات القمة اللاحقة، ولا سيما الالتزامات المتعهد بها في اجتماع قمة غواتيمالا، في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، الذي حدد إطار أولويات لتعزيز السلم والتنمية البشرية في أمريكا الوسطى، على أساس المشاركة الديمقراطية وتحديد مسارات العمل الجديدة أساسا التي تتطلب استراتيجية جديدة تعكس مفهوم التنمية البشرية المتكاملة والمستدامة،

وإذ تدرك أهمية دعم الجهود التي تبذلها شعوب وحكومات أمريكا الوسطى من أجل تعزيز سلم وطيد ودائم في أمريكا الوسطى، وإذ تأخذ في الاعتبار أن منظومة تكامل أمريكا الوسطى تشكل الإطار المؤسسي للتكامل دون الاقليمي الذي يمكن من خلاله تعزيز التنمية المتكاملة بشكل فعال ومنظم ومتسق،

واقتناعا منها بالآمال التي توحي لشعوب أمريكا الوسطى بتحقيق السلم، والمصالحة، والتنمية، والعدالة الاجتماعية، وكذلك بالالتزام بتسوية خلافاتها من خلال الحوار، والتفاوض واحترام المصالح المشروعة لجميع الدول، وفقا لما تقرره هي ووفقا لتجربتها التاريخية مع الاحترام الكامل لمبدأي تقرير المصير وعدم التدخل،

وإذ تعترف بأهمية عمليات حفظ السلم التي جرى الاضطلاع بها حتى الآن في أمريكا الوسطى، تنفيذا لمقررات مجلس الأمن وبدعم من الأمين العام،

وإذ تعترف كذلك بضرورة الحفاظ على الإنجازات المتحققة وتعزيزها من خلال مبادرات جديدة ومبتكرة،

وإذ تعيد تأكيد أنه لا يمكن إقرار سلم في أمريكا الوسطى بدون تنمية أو ديمقراطية، وهما هدفان أساسيان لضمان عمليات التحول في المنطقة وتحقيق آمال شعوب وحكومات أمريكا الوسطى في أن تصبح أمريكا الوسطى منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية،

---

(١) A/42/521-S/19085، المرفق. وللاطلاع على النص المطبوع، انظر الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الثانية والأربعون، ملحق تموز/يوليه وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٨٧، الوثيقة S/19085.

وإذ تؤكد الدور الهام للتعاون الدولي في المساعدة في تنفيذ المقررات التي اعتمدت في اجتماعات القمة لرؤساء أمريكا الوسطى تعزيزا للسلم مع التنمية البشرية والعدالة الاجتماعية،

وإذ تشدد على أهمية الوفاء بالتزامات التعجيل بإنشاء نموذج جديد للأمن الاقليمي في أمريكا الوسطى، كالذي أنشئ في بروتوكول تيغوسيغالبا، الذي أقام منظومة تكامل أمريكا الوسطى، وإذ تضع في اعتبارها التحولات المؤسسية التي جرت في القوات المسلحة في أمريكا الوسطى،

وإذ تلاحظ مع القلق أعمال العنف الأخيرة الحاصلة في السلفادور والتي ربما كانت هناك دوافع سياسية وراءها، والتي قد تعرض للخطر العملية السلمية التي بدأت بموجب اتفاقات السلم لعام ١٩٩٢، إذا لم تتخذ تدابير لإيقافها،

وإذ تلاحظ مع الاهتمام الخطوات التي اتخذتها كل من حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني مع الأمين العام ومسؤولي البلدان التي تدعم العملية السلمية إلى جانب الخطوات الأولية التي اتخذتها حكومة السلفادور وقرار الأمين العام بأن تتعاون شعبة حقوق الانسان التابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور مع السلطات المختصة لإجراء تحقيق فوري وكامل ونزيه وموثوق للجماعات المسلحة غير المشروعة، ينتهي بتحديد المسؤولية عن أعمال العنف التي يمكن أن تؤدي إلى عكس وعرقلة تنفيذ اتفاقات السلم،

واقتناعا منها بأهمية التوصل إلى حل سياسي متفاوض عليه للحالة في غواتيمالا وبأهمية استئناف المحادثات بين الوحدة الثورية الوطنية الغواتيمالية وحكومة غواتيمالا من أجل وضع حد في أقرب وقت ممكن للمواجهة المسلحة الداخلية وتحقيق المصالحة الوطنية والاحترام الكامل لحقوق الانسان بما يتفق مع رغبات الشعب الغواتيمالي،

وإذ تلاحظ مع الارتياح أنه قد تم تجاوز العقبات التي أدت إلى الأزمة المؤسسية الأخيرة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في غواتيمالا،

وإذ تأخذ في اعتبارها الجهود التي تضطلع بها حكومة نيكاراغوا لتشجيع اجراء حوار وطني واسع بوضع أنسب وسيلة لتوطيد السلم، والمصالحة الوطنية والديمقراطية والتنمية في ذلك البلد،

وإذ ترحب مع الارتياح باعتماد القرار ٨/٤٨ المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ المعنون "تقديم المساعدة الدولية لإنعاش نيكاراغوا وتعميرها: آثار الحرب والكوارث الطبيعية"، التي اعترفت فيه بالظروف الاستثنائية السائدة في نيكاراغوا،

وإدراكا منها أن توطيد السلم في نيكاراغوا عامل رئيسي في عملية السلم في أمريكا الوسطى، وكذلك بالحاجة الماسة إلى أن يواصل المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة تقديم الدعم اللازم لنيكاراغوا لاستمرار تعزيز الإنعاش والتعمير الاقتصادي والاجتماعي، بغية تقوية الديمقراطية والتغلب على آثار الحرب والآثار السيئة الناجمة عن الكوارث الطبيعية التي وقعت مؤخرا،

وإذ تدرك الإسهام القيم والفعال الذي قدمته الأمم المتحدة ومختلف الآليات الحكومية وغير الحكومية إلى عملية إرساء الديمقراطية والسلم والتنمية في أمريكا الوسطى، وكذلك أهمية الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي من أجل التحول التدريجي لأمريكا الوسطى إلى منطقة سلم وحرية وديمقراطية، اللذين انطلقا من المؤتمر الوزاري بشأن الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي بين الجماعة الأوروبية وبلدان أمريكا الوسطى، وكذلك المبادرة المشتركة للبلدان الصناعية (مجموعة الأربعة والعشرين) ومجموعة البلدان المتعاونة (مجموعة الثلاثة)، من خلال الرابطة من أجل الديمقراطية والتنمية في أمريكا الوسطى،

وإذ تضع في اعتبارها أن العملية التي أنشأها المؤتمر الدولي للاجئي أمريكا الوسطى سيتم انجازها في أيار/مايو ١٩٩٤ وأن برنامج الأمم المتحدة الانمائي يتولى دور الوكالة الرائدة في انجاز البرامج غير المكتملة فضلا عن الاستنفاد النهائي للخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى، التي قامت، من خلالها، منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتعاونة، بدعم الجهود المبذولة لتكميل عملية السلم في أمريكا الوسطى،

وإذ تلاحظ مع القلق أنه وقعت أحداث في أمريكا الوسطى قد تحول دون تحقيق سلم وطيد ودائم،

وإدراكا منها أن أمريكا اللاتينية تمر بفترة تحول صعبة، تتطلب أقصى جهد من الحكومات ومن شتى قطاعات بلدان أمريكا الوسطى، كما تتطلب دعم المجتمع الدولي للتغلب على الأسباب الهيكلية الأساسية التي أدت إلى الأزمة في المنطقة،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام المؤرخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ عن الحالة في أمريكا الوسطى[٢]،

---

(٢) A/48/586.

وإذ تضع في اعتبارها مبادرة رؤساء أمريكا الوسطى بأن يوجهوا الدعوة لعقد مؤتمر دولي بشأن السلم والتنمية في أمريكا الوسطى، كما هو وارد في الإعلان الصادر عن اجتماع القمة الرابع عشر الذي عقد في غواتيمالا في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣،

١ - تشيد بجهود شعوب وحكومات أمريكا الوسطى من أجل دعم السلم من خلال تنفيذ الاتفاقات المعتمدة في اجتماعات القمة منذ عام ١٩٨٧، وتحثهم على مواصلة جهودها الرامية إلى إقرار السلم الوطيد والدائم في أمريكا الوسطى، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل تقديم أكبر قدر ممكن من الدعم لمبادرات وجهود حكومات أمريكا الوسطى؛

٢ - تؤيد قرار حكومات أمريكا الوسطى إعلان أمريكا الوسطى منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية، كما هو وارد في بروتوكول تيغوسيغالبا، وتشجع مبادرات بلدان أمريكا الوسطى الهادفة إلى تدعيم الحكومات التي تبني أسس تنميتها على الديمقراطية والسلم والتعاون والاحترام التام لحقوق الانسان؛

٣ - تحيط علما بالإعلان الصادر عن رؤساء أمريكا الوسطى في اجتماع القمة الرابع عشر الذي عقدوه، والذي يشير إلى أن أمريكا الوسطى لديها فرصة لإقامة ترابط بين السلم والتنمية، مما يشكل تجربة تاريخية وإطارا مرجعيا مفيدا في مجال تسوية المنازعات، وإقرار السلم والديمقراطية عن طريق التنمية المتكاملة والمستدامة؛

٤ - ترحب بارتياح بجهود بلدان أمريكا الوسطى من أجل تشجيع النمو الاقتصادي في إطار توفير تنمية إنسانية، فضلا عن التقدم المحرز في مجال تعزيز الديمقراطية بالمنطقة، مما هو واضح تماما من الانتخابات المقبلة التي سيضطلع بها في وقت قريب في بنما والسلفادور وكوستاريكا وهندوراس؛

٥ - تشدد على تنفيذ نظام تكامل امريكا الوسطى منذ ١ شباط/فبراير ١٩٩٣ وتسجيل بروتوكول تيغوسيغالبا لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة، وتعرب عن كامل تأييدها للجهود التي تبذلها بلدان أمريكا الوسطى من أجل حفز وتوسيع عملية التكامل في سياق نظام تكامل أمريكا الوسطى، وتدعو الدول الأعضاء والمنظمات الدولية إلى توفير تعاون فعال مع بلدان أمريكا الوسطى حتى تتمكن من تشجيع وتعزيز التكامل على الصعيد دون الإقليمي وبلوغ أهدافها الأساسية؛

٦ - تحيط علما مع الاهتمام بالمقترحات الرامية إلى إنشاء نموذج جديد للأمن الإقليمي يستند إلى توازن قوي معقول، وسيادة السلطة المدنية، والقضاء على الفقر المدقع، وتعزيز التنمية المستدامة، وحماية البيئة والقضاء على العنف والفساد والإرهاب والاتجار بالمخدرات والأسلحة؛

٧ - تدعو المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة إلى توسيع دعمهما التقني والمالي من أجل إكساب قوات الشرطة في بلدان أمريكا الوسطى الطابع المهني بغية حماية المؤسسات الديمقراطية؛

٨ - تكرر الإعراب عن تقديرها لمشاركة الأمين العام وممثلوه على نحو فعال وفي الوقت المناسب، وتشجعهم على مواصلة اتخاذ جميع الخطوات اللازمة للإسهام في إنجاح تنفيذ جميع الالتزامات التي عقدتها الأطراف في اتفاق السلم في السلفادور، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد اللازمة لتعمير البلد وتنميته، والتي لا غنى لها في توطيد السلم والديمقراطية هناك؛

٩ - تكرر الإعراب عن تقديرها أيضا لحكومات اسبانيا وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك، التي يتألف منها فريق أصدقاء الأمين العام، ولحكومة الولايات المتحدة الأمريكية وسائر الحكومات المهتمة، لدعمها الدائم وإسهامها في الجهود المبذولة من أجل تنفيذ اتفاق السلم، وتحث هذه الحكومات على مواصلة دعمها إلى أن تنفذ بالكامل هذه الاتفاقات التي تعكس إرادة شعب السلفادور ورغباته؛

١٠ - تحيط علما مع القلق بأعمال العنف التي وقعت في الأشهر الأخيرة في السلفادور، والتي قد تشير إلى عودة ظهور الجماعات المسلحة غير الشرعية، وكذلك التأخير في تنفيذ الأحكام الواردة في اتفاق السلم؛ وتؤكد في هذا الشأن أهمية الامتثال للاتفاق المعقود بين حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني فيما يتعلق بضرورة الإسراع بتنفيذ أحكام اتفاق السلم، وتحث كافة القوى السياسية على التعاون وصولا إلى هذه الغاية؛

١١ - تدعو حكومة السلفادور وجميع المؤسسات المشتركة في العملية الانتخابية إلى اتخاذ التدابير اللازمة لضمان أن تكون انتخابات آذار/مارس ١٩٩٤ حرة وتمثيلية وألا تشوبها شائبة، وأن تشكل عنصرا جوهريا في عملية السلم؛

١٢ - تكرر الإعراب عن أهمية استئناف المفاوضات بين حكومة غواتيمالا والوحدة الثورية الوطنية الغواتيمالية في أقرب وقت ممكن، وإذ تضع في اعتبارها الانجازات والاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى أيار/مايو ١٩٩٣، تعرب عن تقديرها للأمين العام وممثله لاشتراكه في عملية السلم في غواتيمالا، وتطلب إليه مواصلة دعم هذه العملية؛

١٣ - تحيط علما في هذا السياق بخطة السلم التي قدمها رئيس غواتيمالا؛

١٤ - تعرب عن تقديرها للمجتمع الدولي وتشجعه على الاستمرار في تقديم المساعدة اللازمة بحيث يتسنى لشعب غواتيمالا أن يحقق في أقرب وقت ممكن آماله في السلم والمصالحة الوطنية والديمقراطية والتنمية؛

١٥ - تدعو كل المجموعات السياسية في نيكاراغوا أن تتابع، عن طريق الحوار الوطني الذي تشجعه الحكومة، جهودها لعقد اتفاقات لتعزيز الديمقراطية والتعمير والمصالحة الوطنية؛

١٦ - تؤيد الجهود التي تبذلها حكومة نيكاراغوا لتوطيد السلم كما تؤيد الحكم الخاص بالظروف الاستثنائية لكي يقدم المجتمع الدولي ووكالات التمويل دعمهما للتأهيل والتعمير الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز المصالحة والديمقراطية في هذا البلد؛

١٧ - ترحب باهتمام بمبادرة حكومة نيكاراغوا لتكوين مجموعة نشطة من البلدان الصديقة تؤدي دورا هاما بصفة خاصة في دعم تنشيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذا البلد مما سيسهم في تعزيز الديمقراطية المؤسسية، وتطلب إلى الأمين العام تقديم كامل دعمه لتلك المبادرة؛

١٨ - تؤكد الأهمية التي يتسم بها الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي الذي سيجري في المؤتمر الوزاري بين الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها وبلدان أمريكا الوسطى؛

١٩ - تؤكد أيضا على أهمية المبادرة المشتركة بين البلدان الصناعية (مجموعة الأربعة والعشرين) ومجموعة البلدان المتعاونة (مجموعة الثلاثة) بواسطة المشاركة من أجل الديمقراطية والتنمية في أمريكا الوسطى؛

٢٠ - تطلب إلى الأمين العام أن يتيح لبلدان أمريكا الوسطى كل الدعم الممكن لتعزيز السلم في المنطقة؛

٢١ - تطلب إلى وكالات منظومة الأمم المتحدة، وبصفة خاصة من برنامج الأمم المتحدة الانمائي والمؤسسات الدولية النظر في تقديم الموارد اللازمة لإنشاء برنامج اقليمي مستكمل جديد بواسطة ترتيبات تحددها بصورة مشتركة بلدان أمريكا الوسطى ومجتمع التعاون، كجزء من استراتيجية انمائية جديدة، نظرا إلى الحاجة لارتقاب استنفاد الموارد في نهاية المطاف من الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى وضرورة الحيلولة دون أي انتكاس للانجازات التي تحققت في أمريكا الوسطى حتى الأمن وتوطيد السلم في المنطقة عن طريق التنمية الشاملة والمستدامة؛

٢٢ - تسلّم بأهمية البرامج المضطلع بها في سياق الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى لتعزيز المؤسسات الديمقراطية وتحديث الهياكل الأساسية للدول، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والتنمية الزراعية، وحماية البيئة، والتنمية البشرية؛

٢٣ - تعرب عن تقديرها لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لتنفيذها ولايتها في إطار المؤتمر الدولي المعني باللاجئين في أمريكا الوسطى ولدعمها لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي لدى انجازه للبرامج التي لم تكتمل في إطار متكامل من أجل تحقيق التنمية المستدامة ذات الطابع الانساني؛

٢٤ - تلاحظ باهتمام الاقتراح المتعلق بعقد مؤتمر دولي للسلم والتنمية في أمريكا الوسطى، تكون أهم أهدافه تقييم حالة عملية السلم، واحتياجات التعاون والمساعدة التقنية، والتمويل اللازم لكي تصبح المنطقة منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية، وتعرب في هذا السياق عن ارتياحها للقيام في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ بعقد اجتماع تقني دولي معني بأمريكا الوسطى في مقر الأمم المتحدة؛ بمشاركة وزراء خارجية أمريكا الوسطى والبلدان المتعاونة والمؤسسات الدولية؛

٢٥ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والأربعين البند المعنون "الحالة في أمريكا الوسطى: اجراءات إقامة سلم وطيد ودائم، وأوجه التقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية"؛

٢٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

- - - - -